دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أسلوب الاستفهام في آيات الأحكام : دلالته وخصائصة التركيبية ومعانيه البلاغية
المؤلف الرئيسي:	محمد، عبدالرحمن عثمان شعيب
مؤلفين آخرين:	إبراهيم، صديق عبدالرحمن، آدم، محمد هاشم محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2014
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 347
رقم MD:	696916
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	بلاغة القرآن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/696916

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الخاتمة

وبعد هذا السَّرد المتتابع والرِّحلة الطَّويلة مع أُسلوب الاستفهام في آيات الأحكام، صياغة وتفكيكاً وتركيباً واستخلاصاً لمعانيه وبياناً لدلالاتهِ فإنَّه لا بد من خاتمة أعرض فيها أهم ما توصَّلتُ إليه من نتائج، وأشير كذلك إلى ما أُوصِي به الباحثين والمحققين فيما يتعلَّق بمواصلة العطاء في مجال هذا البحث. كما أضع فيها فهارساً للأحاديث النَّبوية وللأعلام والموضوعات للتَّسهيل على القارئ التَّنقل والبحث عن المراد، وأخرى للمصَّادر والمراجع ليستعين بها كلُّ من رغب في الاستزادة والتَّوسع في موضوع البحث.

نتائج البحث:

يمكنني تلخيص أهمَّ ما توصَّلت إليه من نتائج لهذا البحث في الآتي:

* إنَ الفرق بين الاستفهام وبعض المصطلحات الَّتي تلتقي معه في الدَّلالة كالاستخبار والاستعلام هو أنَّ الأخيرين هما لطلب الفهم وإرادة العلم دائماً، أما الاستفهام فقد يُراد به غير ذلك إذا كان المستفهِم عالماً بما يستفهم عنه.
* إنَ الفرق بين الطَّلب في الاستفهام وفي غيره من الأَساليب الطَّلبية الأخرى؛ أنَّه في الاستفهام لا يأتي أمراً أو نهياً صريحاً ولكنه يُشرك المُخاطَب في الطَّلب وفي ذلك نوع من الملاطفة مع المخاطَب.
* إنَّ استعمال أسماء الاستفهام في الخطاب يحقِّق غرضا مهمّاً يميل إليهِ العربُ في كلامهم؛ وهو الإيجاز واقتصاد الكلام الَّذي يغنيهم به الاسم الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول.
* إنَّ المعاني التي يُفيدها الاستفهام عند خروجه عن أصل وضعه هي ليست من باب المجاز وإنَّما هي معانٍ بلاغية أفادها بمعونة السِّياق وقرائن الأحوال.
* إنَّ معاني الاستفهام البلاغيَّة منها معان أصلية محصورة لا يخرج أسلوب استفهامي عنها جميعها، ومنها معان فرعية تصاحب المعاني الأصلية وهي لا حصر لها بذلك لأنَّها تتعدد بتعدد المقامات والأحوال.

* إنَّ الشَّاهد الاستفهامي الواحد قد يزخر بعددٍ من المعاني البلاغيَّة لأنَّها لا تتزاحم فيما بينها بل تتآلف جميعها لكشف المعنى العام للنَّص.
* إنَّ أسلوب الاستفهام عند خروجه عن أصل وضعه فإنَّ معناهُ الحقيقي الَّذي هو طلب الفهم لا ينسلخ كليّاً عن المعاني البلاغيَّة للاستفهام، وإنَّما تختلف قوته في الظهور والخفاء من معنىً لآخر.
* إنَّ أدوات الاستفهام دخلت في آيات الأحكام على الفعل أكثر من دخولِها على الاسم، ودخولها على المضارع أكثر من دخولها على الماضي وكانت (الهمزة) أكثر الأدوات وروداً، وهذا كلُّه يتَّفق مع ما قرَّره علماء اللُّغة وفيما ذهبوا إليه.
* إنَّ بعض ما قرره علماء البلاغة ممَّا يصلح تطبيقهُ على كلام البشر يجب مراعاة خصوصية كلام اللَّه عزَّ وجلَّ عند تطبيقه على كلامه في القرآن الكريم والأحاديث القدسية.
* إنَّ الفصل بين الجملة الاستفهامية والجملة السَّابقة لها لشبه كمال الاتِّصال لا يُحمل دائماً على أنَّه (للاستئناف البياني) كما هو معروفٌ عند البلاغيين والمفسِّرين، ولكنه قد يكون جواباً عن الاستفهام نفسه إذا لم تكن هنالك حاجةً لتقدير سؤال آخر بعد السُّؤال الصَّريح الَّذي في الاستفهام.
* إنَّ همزة الاستفهام عند دخولها على النَّفي نحو: (ألم تَر)، (أليس) فإنَّها تنفي ذلك النَّفي فيصير إثباتًا ويكون المراد به هو التَّقرير، ولم يُسمع عن العرب استفهامٌ دخل على النَّفي وأرادوا به غير التَّقرير.
* إنَّ لأسلوب الاستفهام معنىً ضمنياً كامناً فيه وهو معنى الأمر أو النَّهي وعند خروج الاستفهام عن معناهُ الحقيقي إلى معانٍ بلاغية تُفهم من السِّياق وقرائن الأحوال فإنَّ معنى الأمر أو النَّهي يكون متلوناً فيه بحسب المقام والحال ومكانة المخاطَب من المخاطِب.
* إنَّ الأساليب الطَّلبية تأنس بعضها بعضاً وتقوِّي بعضها، فقد اجتمع أسلوب الاستفهام في آيات الأحكام مع النِّداء والأمر في نحو قوله تعالى:(يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ

نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ) [فاطر/3]، ومع النَّهي والأمر في نحو قوله تعالى:(وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلۡيَعۡفُواْ وَلۡيَصۡفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ).[النُّور/22]

* إنَّ علماء الأصول أفادواْ كثيراً من دراسات علماء العربية في ضبط دلالات الألفاظ، وتفوقوا عليهم أحياناً في المباحث الَّتي تتعلَّق بالغوص في المعاني الدَّقيقة للنَّفاذ إلى أسرار التَّشريع، لذلك حوت مصنفاتهم على كثيرٍ من المباحث مصادرها كتب اللُّغة والنَّحو والبلاغة.
* إنَّ أسلوب الاستفهام في آيات الأحكام يدلُّ عند الأصوليين باعتبار وضعه للمعنى على الأمر أو النَّهي لأنَّهما قد يُستفادان من غير صيغهما الموضوعة لهما عند الأصوليين، كما يدلُّ الاستفهام على العُموم بأدواته الَّتي هي أسماء لأنَّها من الأسماء المبهمة الَّتي تفيد العُموم، أو إن وقعت أسماءٌ نكرةٌ في سياقه. وهو كذلك عند البلاغيين.

التَّوصيات:

هذا البحث وإن كانت هنالك دوافع محدَّدةٌ من اختيار موضوعه تتمثَّل في إشباع شغف النَّفس بالدَّرس البلاغي، وأهدافٌ محدّدةٌ تتمثَّل في السَّعي لإظهار قيمة وجماليات أسلوب الاستفهام في التعبير، فقد أثمرت الجهود الَّتي بُذلت فيه عن مؤلفٍ منهجي يُنير بعض الطَّريق لطلَّاب العربية وعلم البلاغة على وجه الخصوص، ويربط علم البلاغة بقضايا النَّاس. لذلك أوصي الباحثين والمحقِّقين بما يلي:-

- ❖ تذليل علم البلاغة للمبتدئين بتصنيف كتب نهجية تتميز بالإكثار من استعمال الشاهد البلاغي فيها.
- ❖ مضافرة الجهود لتجديد التُّراث البلاغي فناً، فناً؛ وذلك بتحريك الأقلام نحو حقول المعرفة المتَّصلة به في أصوله، مع مراعاة الضَّوابط الَّتي تحفظ العلوم العربية من التَّخليط والتَّدافع.
- ❖ وربط علم البلاغة بقضايا النَّاس، وصرف الأنظار عن المناهج الغريبة عن بيئة البلاغة العَربية عند محاولة تجديدها إلاَّ ما تأكَّد صلاحَهُ لها. وهذا هو الهدف الأكبر الَّذي يؤسِّس له الباحث ويأْمل تحقُّقهُ.